الخليج.. يُقلع !

مشاري الذايدي

انتبهوا! هناك في منطقة الخليج شيء يبهج. هناك حركة حثيثة نحو المستقبل والتنمية. ليس الخليج فقط أصولية، وبن لادن، وسليمان بوغيث، ونساء معزولات عن الشأن العام، وغياب للمجتمعات القابلة للتعددية، وحكومات لا تطبق الديموقراطية، حسب التطبيق الغربي.

هناك صورة أخرى غير هذه الصورة التي استهلكها الإعلام بسبب توارد المشكلات الخليجية، وكثافة الحديث عنها في السنوات الأخيرة، هذه السنوات التي شهدت تلاشي الكثير من المحرمات الإعلامية.

لنبدأ من نقطة الأرقام والتواريخ الاقتصادية. في العدد الأخير من مجلة «نيوزويك» الأمريكية، في نسختها العربية، كتب الباحث الأمريكي أفشين مولافي تحقيقا عن «طفرة خليجية لا سابق لها تغيّر وجه المنطقة».

التحقيق الذي كتبه الباحث مولافي هو خلاصة كتاب يعده زميل الأبحاث في مؤسسة «نيو أميركا»، عن منطقة الخليج، وقد قام بزيارة للمنطقة وقابل بعض القياديين فيها، ومنهم حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم.

حسب تقريره فإن دول الخليج «تعيش أفضل أزمنتها على الإطلاق. الأعمال مزدهرة، والنزاع السياسي أصبح ظاهرة خارجية تُشاهَد على شاشات التلفزيون المسطحة في غرف الجلوس المبرّدة في الدوحة ودبي ومدينة الكويت ومسقط والرياض».

وبحسب المؤسسة المالية الدولية «سمح النفط لدول الخليج أن تجني مبالغ طائلة في الأعوام الخمسة الماضية تصل إلى ١,٥ تريليون دولار» ويبدو أن الأمور ستستمر على هذا النحو: فبحلول نهاية ٢٠٠٧، ستكون دول مجلس التعاون الخليجي قد جنت ٥٤٠ مليار دولار إضافية، وفقا للمؤسسة المالية الدولية، أي أكثر من صادرات البرازيل والهند وبولندا وتركيا مجتمعة.

كل هذه القفزات ستجعل الاقتصاد الخليجي الاقتصاد الـ ١٦ في العالم، بحسب المؤسسة المالية الدولية «وإذا استمرت التوجهات الحالية، فمن شأن منطقة دول مجلس التعاون الخليجي أن تصبح سادس أكبر اقتصاد في العالم بحلول سنة ٢٠٣٠».

إدموند أوسوليفان، صحافي اقتصادي غربي يقيم في دبي، يقول: «يبزغ خليج جديد، ويتحرك بصورة أسرع وأذكى بكثير مما حصل في السبعينات من القرن الماضي».

وبعدما يعرج مولافي على الهواجس التي يبديها كثير من المراقبين حول الإنفاقات التي ستتجه إليها أموال الطفرة هذه، وبعدما يسجل أن دول الخليج أنفقت جانبا مهما من إيرادات السبعينات على البنية التحتية، لكن جانبا آخر أنفق هدرا، يؤكد أنه في هذه الجولة من الطفرة الخليجية تشير تقديرات المؤسسة المالية الدولية إلى أن تريليون دولار من العوائد النفطية البالغة ١,٥ تريليون بقي في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أُنفق على الواردات أو التنمية.

لكن القلق يبقى موجودا حول وجود نفقات هدرية بشكل أو بآخر، وكذلك القلق حول الإنفاق في قطاعات العقار الجديد والسياحة، لكن ما يريح هو تزايد الإنفاق على التنمية الصناعية.

أبرز مثال على ذلك هو الصناعات البتروكيماوية السعودية، التي تتجه، بحسب جان فرانسوا سيزنيك من جامعة جورجتاون، إلى أن تصبح المنتج الأول للبتروكيماويات في العالم بحلول ٢٠١٥.

كل الأمل الذي يرجوه كثير من الخليجيين هو ان تكون الاستفادة هذه المرة من الطفرة الثانية، استفادة دائمة وممنهجة وشفافة، ويجب أن لا ننسى أن أبناء الخليج في ٢٠٠٧ ليسوا هم الذين كانوا في الستينات والسبعينات، لقد تعلم الكثيرون، وأجاد شبان الإمارات والسعودية والكويت.. وغيرهم، العوم في مياه «البزنس» متسلحين بذكاء أبناء الصحراء، وبشهادات وخبرات عالمية. القطاع الخاص الآن أصبح يساهم في الناتج المحلي بشكل رئيسي. وعلى سبيل المثال، هذا اكبر قطاع خاص في منطقة الخليج، وهو القطاع السعودي، قفز من الإسهام في الناتج المحلي من ١٠٪ في سبعينات القرن الماضي إلى نحو ٦٠٪ .

ليس هذا كل شيء، فهناك الكثير من المؤشرات على تحليق خليجي في عالم الاقتصاد الدولي، بوجود الاقتصاد السعودي «الثقيل» والمؤثر دوليا، والاقتصاد الإماراتي «العصري» و«الرشيق».

لكن الصورة ليست وردية تماما، فهناك دوما أحجار وجذوع ملقاة على طريق الأمل، أحجار طالعة من الأرض، أو جذوع هابطة من الفناء الخارجي، لأشجار الجيران التي لم تجد البستاني الذي يعتني بها!

هنا أختلف مع ما قاله الباحث الأمريكي أن مواطني الخليج يتفرجون فقط على مشكلات الجوار، وهم مستلقون على «الأريكةش تحت نسمات التكييف المركزي، في حين أن أرقام حساباتهم البنكية تتنامى؟!

هذه صورة خاطئة، اقرب إلى صور الرحالة الغربيين عن أهل الخليج المترفين المتبلدين، التي هي صورة مطورة عن خيالات الرحالة القدماء عن الشرق المترع بالعطور والحريم والغناء والسحر.

الحق أن مشكلات الجيران تلقي بسمومها ونيرانها على الخليج، أمنا داخليا، وثقافة، وتعبئة إعلامية.

المشكلة أن دول الخليج تدخلت كثيرا، وما زالت، في مشكلات المنطقة، لكن لم تجن من هذه التدخلات «الوساطية» ومحاولات إطفاء النيران إلا الشوك، والتشكيك.

كلنا يتذكر مبادرة الشيخ زايد من أجل ايجاد مخرج للأزمة العراقية وترحيل صدام حسين وتجنيب العراق ما جرى، ولكن العرب في مصر (مارس ٢٠٠٣)، بحماسة من عمرو موسى أمين الجامعة، رفضوا ذلك، فكان ما كان.

وقبل ذلك مبادرة الملك فهد في قمة فاس ١٩٨٢ من اجل مشروع سلام عربي إسرائيلي، وقوبلت المبادرة بالهجوم من الأشاوس العرب، والآن في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز، والذي يحظى بشعبية تجاوزت حدود بلاده، يقود المبادرات لحل المشكلات العربية، ولكن الآخرين، مثل «الإخوة» في حماس، أفسدوا المبادرة ونكثوا الأيمان.

صحيح أن هذه التدخلات مزدوجة المعنى، فهي من اجل إصلاح وضع الآخرين حتى لا يؤثر خراب وضعهم على وضع الخليج، ولكن فيها أيضا بعدا آخر يتمثل في قيادة الحراك السياسي عوض ترك مقعد القيادة شاغرا لإيران أو لانفراد أمريكا به. وهذا ما أشار إليه الرئيس فؤاد السنيورة في مقالته التي نشرها في «الشرق الأوسط» الخميس الماضي، حينما ذكر أنه في حديث له مع الملك عبد الله شدد على أهمية التدخل السعودي في لبنان وفلسطين وان هذين البلدين من شأن العرب، يقول السنيورة : «ضحك جلالة الملك بوُد وتسامُح وقال: لا تحتاج يا أخي للتذكير لتبيِن لي خطورة الوضع في فلسطين ولبنان. ونحن ما تأخرْنا ولن نتأخر ليس لأنَّ ما يحصُل عندكم وفي فلسطين والعراق فيه خطرٌ علينا فقط؛ بل ولأن هذا واجبُنا العربي والأخلاقي».

المشكلة الآن، ليست في التدخل الخليجي، فهو موجود، وهو التدخل العربي الوحيد المفيد، لأنه لا يرتبط ببرنامج آيديولوجي أو سياسي «مرهق»، بل المشكلة الآن، لدى بعض أبناء الخليج، هي في أهمية تقليل هذه التدخلات، أولا لأن الذين يتدخل من اجلهم لا يقدرون ذلك ولا يثمر هذا التدخل إلا قدحا في أهل الخليج، وثانيا لأن دول وشعوب الخليج لديها مشكلاتها الخاصة وتحتاج إلى تركيز أكثر من دول الجوار، فالأقربون أولى بالمعروف.

صحيح أن الخليج، كما قلنا، مقبل على طفرة كبرى، بل هو بدأها فعلا، ولكن هذا لا يلغي النظر إلى المشكلات القائمة.. فهل يعقل أن بلدا مثل الكويت يعاني من أزمة طاقة كهربائية في الصيف! وهل يقبل أن تبقى مشكلة الفقر وعجز التعليم الجامعي عن مواكبة الطلب، في السعودية، واقتصادها هو من أكبر الاقتصادات المهمة في العالم.

الخليج، هو الصورة الاقتصادية المشرقة فقط في هذا العالم العربي، والاقتصاد هو الحصان الذي يجر عربة السياسة، كما قال حاكم دبي، ولكن هذا الخليج، وفي مقدمته السعودية، بحاجة ماسة إلى خطط واليات تنفيذ ومراقبة تكفل ديمومة هذا الرخاء الاقتصادي، الأمر الذي يتطلب وقفة حازمة مع الذات، وكما قال افشين مولافي، ففي قطاع التعليم مثلا نحتاج الى تخريج عدد أكبر من الأشخاص المتخصصين في التقنيات المتطورة وعدد أقل من الخبراء في الدراسات الإسلامية. وهذا صحيح.. أليست الحاجة هي الحاكمة ؟!

لا نطالب بعدم التدخل في القضايا العربية . والتي لا تحل في العادة على كل حال . ولكن نقول بجعل هذا التدخل الخليجي بحد ذاته هدفا لاخواننا العرب، لا من باب المنة والتكبر، أبدا، بل من اجل أن يصلوا إلى نقطة الإعياء والتعب من هذه المشاحنات والحروب، بالوكالة، ويصبح التدخل هنا إنقاذيا بكل معنى الكلمة.

والشيء الآخر، هو إيلاء شعوب المنطقة تركيزا اكبر في إدارة عوائد الطفرة والنمو الاقتصادي، سواء من القطاع الحكومي أو الخاص، لا من خلال الصرف المباشر على شكل صدقات تجار أو إعانات حكومة الناس، بل من خلال توفير مناخ النمو الدائم: من تعليم صحيح إلى بنية قانونية شفافة ومتماسكة، إلى إعلام مهني، إلى بيئة استثمارية متكاملة.

الخليج قادم، وبقوة، لو يسلم فقط من عثرات الطريق... من حجارة الأرض، وجذوع الجيران.

mshari@asharqalawsat.com

نقلاً عن / صحيفة الشرق الاوسط

35 مليار درهم استثمارات سعودية في الإمارات

الرياض / واس:

وصل عدد رجال الأعمال السعوديين المستثمرين في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى نحو ٢٩٨٥ بينما يصل عدد سيدات الأعمال السعوديات بنفس الدولة نحو ٤٥٠ سيدة فيما بلغ حجم الاستثمارات السعودية في الإمارات حوالي ٣٥ مليار درهم ، وذلك وفقا لأحدث إحصائية.

وكشفت ورقة علمية اقتصادية صادرة حديثا أن عدد الشركات السعودية العاملة في الإمارات بلغ حوالي ٢٣٦٦ شركة وأشارت الورقة التي أعدها الدكتور مؤيد وهيب تحت عنوان (دور القطاع الخاص في تذليل العقبات التجارية بين دولة السعودية و الإمارات) أشارت إلى أن علاقات القطاع الخاص في البلدين قديمة وأزلية وفي تتطور مستمر إذ أن عدد الوكالات التجارية السعودية وصل إلى ٦٦ وكالة بينما عدد العلامات التجارية السعودية المسجلة لدى وزارة الاقتصاد الإماراتية وصلت إلى ٧١٣ وكالة .

ولفتت الورقة إلى أن عدم الاستقرار في أسواق النفط والتذبذب المستمر في الأسعار ، دفع البلدين إلى وضع الخطط والبرامج الرامية إلى توسيع مشاركة القطاع الخاص في بناء الاقتصاد وتعزيز مسيرتها التنموية .

وأكدت أن القطاع الخاص في كلا البلدين يعمل ضمن منظومة اقتصادية خليجية تحتوي الكثير من مجالات التعاون المشترك ، وان هذه المجالات تمثل فرصا ومزايا متاحة داخل الاقتصاديات في المنطقة يمكن ان تعزز من مسيرة التعاون الخليجي وأمنها الاستراتيجي .

ودعت الورقة إلى إعادة هيكلة القطاع الخاص حتى يستطيع القيام بدوره في مسيرة التنمية الاقتصادية ومن ثم القيام بدور أساسي وفاعل في تعزيز التنمية المستدامة ، مؤكدة انه كلما اتسع الدور الاقتصادي والتنموي للقطاع الخاص في المملكة والإمارات أصبح دوره في تعزيز التنمية والمواطنة الاقتصادية والتواصل بين أبناء البلدين أكثر فاعلية وأكبر اتساعا.

وأكدت أن حجر الزاوية في نهوض القاع الخاص بدوره كاملا يتمثل وبشكل مركز في موضوع الشراكة الاقتصادية مع الحكومة ، كما ان مشاركة القطاع الخاص والغرف التجارية في أعمال اللجان الوزارية ذات العلاقة بالشؤون الاقتصادية وتطوير الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص والغرف التجارية في ضوء الاحتياجات المتجددة للتنمية بالبلدين سوف تسهم في خلق شراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص من شأنها أن تنعكس إيجابا على تلبية احتياجات المواطنين من قبل القطاع الخاص بصورة أسرع وأكبر .

وطالبت الورقة بالتسريع بفتح أبواب أسواق العمل أمام القوى العاملة الوطنية ، من خلال اتخاذ التشريعات والخطوات المناسبة وسوف يمكن القطاع الخاص من لعب دور أكبر في توظيف العمالة الوطنية من كلا البلدين وهو من شأنه تعزيز المواطنة الخليجية والتواصل الاجتماعي والاقتصادي بين أبناء البلدين .

دولة البحرين العالمية تستقطب 51 مشروعا بقيمة 45ر253 مليون دينار

المنامة / بنا :

لطالما عرفت البحرين بأنها من أكثر الأنظمة الاقتصادية تطورا في المنطقة وأكثرها انفتاحا لممارسة أعمال المال والاستثمار ولذا فلا غرو أن تتصدر قائمة الدول العربية الأكثر تحررا اقتصاديا وفق تقارير المنظمات الدولية.

ولعل من أبرز الحوافز التي يمتاز بها المناخ الاستثماري البحريني دون سواه تبرز في ترسيخ نظام مالي ومصرفي متطور في آلياته وخدماته المتعددة حيث تعتبر البحرين نقطة انطلاق مصرفية ومالية لغربي أسيا ويساند النظام المالي وجود أنظمة اتصالات متقدمة وعالية التقنية إذ تعتبر البحرين من أوائل الدول التي حررت قطاع الاتصالات إضافة إلى الاستقرار العام في مؤشر الأسعار والانخفاض الكبير في معدلات التضخم.

إلى ذلك تتميز الأنظمة والتشريعات المقننة للأنشطة الصناعية في المملكة بمرونة كبيرة وما تقديم الإعفاءات من الرسوم الجمركية على واردات المصانع من الآلات والمعدات وقطع الغيار والمواد الخام وكذلك توفير البدائل والآليات للتمويل الميسر للمشاريع وإزاحة القيود عن تحويل الأموال وتشغيلها وصرفها إلا جوانب مختصرة الذكر عن جملة مما تتمتع به البيئة الصناعية البحرينية من عوامل جذب واستقرار.

ونتيجة للسياسة الحكيمة التي تنتهجها الحكومة الموقرة ممثلة في وزارة الصناعة والتجارة وجهودها الرامية في سبيل مضاعفة حجم الاستثمارات العالمية الكبرى الوافدة وتوطينها وكذلك تلبية الطلب المتزايد على ممارسة النشاط التصنيعي في المملكة برزت الحاجة إلى إيجاد بدائل للمناطق الصناعية المتوفرة في الوقت الحاضر وتأسيس قواعد راسخة لمشروعات يراد منها أن تكون دماء جديدة تضخ في شرايين الاقتصاد الوطني ومقصدا لاحتضان العمالة المنتجة من أبناء الوطن.

ومن هنا جاء التوجه لإنشاء منطقة البحرين العالمية للاستثمار كفكرة خلاقة لإيجاد البيئة الخصبة والموطن الملائم للصناعات الصغيرة والمتوسطة والمختبرات التدريبية لإفراز الكفاءات البشرية المنتجة.

فمنطقة البحرين العالمية للاستثمار هي منطقة صناعية جديدة تتوفر فيها مختلف الخدمات والمرافق شيدت على مساحة كبيرة من إجمالي مساحة المنطقة الذي يصل الى٢٧٥ر٦٩١ متراً مربعاً بمنطقة الحد كما تتوفر في المنطقة كافة الخدمات المساندة للاستثمار الصناعي وهي تمتاز بقربها الجغرافي من مطار البحرين الدولي واتصالها بجسر الملك فهد عبر جسر الشيخ خليفة بن سلمان.

ومؤخرا تمكنت إدارة المنطقة من استقطاب ٥١ مشروعا خصصت لها ٧٥١ر٩٨١ متر مربع من إجمالي مساحة المنطقة وتقدر القيمة الاستثمارية لهذه المشروعات ب٢٥٣ر٤٥ مليون دينار فيما الوظائف تقدر ب٦١٥٤ وظيفة.

إلى ذلك وصل عدد عقود الإيجار لأراضي المنطقة حتى شهر يوليو من العام الجاري إلى ٢٥ عقدا كما أنه يجرى في الوقت الراهن تنفيذ ١٠ مشاريع صناعية في المنطقة ذاتها وكان قد تم التعاون مع هيئة التنمية الايرلندية لتسويق المنطقة وترويجها بموجب الاتفاق المبرم بين وزارة الصناعة والتجارة والهيئة في يوليه عام ٢٠٠٤ م.

ومن جملة الحوافز التي يحظى بها المستثمرون الأجانب في المنطقة التملك بنسبة ١٠٠ في المائة للشركات في مجال الصناعة والتكنولوجيا والرعاية الصحية والتعليم والتدريب والخدمات وضمان حرية الوصول إلى الأسواق الخليجية وسلاسة الترويج والتسويق إلى جانب عدم فرض القيود الجمركية وحدود دنيا للرساميل الأجنبية المستثمرة في المنطقة.

والى جانب منطقة البحرين العالمية للاستثمار يبرز مشروع مرسى البحرين للاستثمار كواحد من المشروعات العملاقة في مجال المناطق الصناعية المتكاملة إذ تصل قيمته الاستثمارية إلى ٧٦٦ مليون دينار.

وقد وقعت وزارة الصناعة والتجارة في شهر يوليو من العام الجاري على مذكرة تفاهم مع شركة الخليج للتعمير تقضى بإبرام عقد إحلال بين الطرفين يمنح بموجبه الحق لشركة مرسى البحرين للاستثمار بمباشرة إدارة و تشغيل مشروع المرسى.

واعتبر وزير الصناعة والتجارة الدكتور حسن عبدالله فخرو مشروع مرسى البحرين للاستثمار حينها بأنه يعد واحدا من المشاريع الرائدة التي يضطلع القطاع الخاص بتنفيذها بمفرده مشيرا إلى أن مشروع المرسى يكتسب أهميته باعتباره نموذجا يمكن مماثلته على صعيد تنفيذ المشاريع الصناعية الكبرى واستثمارها لاستقطاب رؤوس الأموال الخارجية وذلك بفضل ما يتمتع به من مميزات جاذبة تتمثل في البنية التحية والمرافق الخدمية كالفنادق والمكاتب ومساكن العمال.

وقال الوزير ان مشروع مرسى البحرين للاستثمار وكذلك مشروع منطقة البحرين العالمية للاستثمار من شأنهما تلبية الطلب المتزايد على المناطق الصناعية التي تنشدها المصانع والشركات الاستثمارية العالمية التي تبتغى من البحرين مركزا لها.

ويعد مرسى البحرين أول مشروع استثماري صناعي بين القطاعين الحكومي والخاص وثاني مشروع يعمل بنظام /بى أو تي/ /بناء وتشغيل وتحويل/ الذي يتم بموجبه نقل ملكية المشروع من القطاع الخاص إلى القطاع العام بعد انتفاع الشركة التي أقامت المشروع لمدة ٥٠ سنة وهو المشروع الثاني الذي تقوم بتنفيذه شركة الخليج للتعمير بناء على هذا النظام بعد مشروع منتزه عين عذاري.

ويشيد المرسى على أرض تبلغ مساحتها ١٧٠ هكتارا ويتمثل في إقامة منطقة صناعية مثالية حاضنة لمختلف الصناعات والخدمات التي تحتاج إليها المشروعات الصناعية وسيكون المشروع مكملا لمنطقة البحرين العالمية للاستثمار في منطقة الحد.

ويقام مشروع مرسى البحرين للاستثمار الذي تبلغ كلفته ٦٠٠ مليون دينار على ثلاث مراحل تشمل المرحلة الأولى التي تبلغ الاستثمارات فيها ٢١٠ ملايين دولار على عمليات الردم والدفان وتأهيل البنية التحتية من شبكات الكهرباء والشوارع وخطوط المياه والمرحلة الثانية التي تشمل بناء الإنشاءات والمرافق الأساسية خمس سنوات كاملة اذ شمل العقد خطة زمنية محددة لتنفيذ المشروع.

وسيضم المشروع مجمعا صناعيا يضم مصانع متوسطة وصغيرة تعمل في الصناعات التحويلية ومجمعا للدعم اللوجستي وخدمات النقل والتخزين إضافة إلى مجمع للأعمال ومجمع تجارى وسكنى يضم المكاتب الإدارية ومساكن العمال والموظفين وكذلك مجمعا علمياً وتكنولوجياً يحوى المؤسسات التقنية كما يضم المشروع سكن يستوعب ما يقارب ٢٠ ألف عامل على مساحة ١٢٠ ألف متر مربع وبكلفة ٧٥ مليون دولار.

ويستهدف المرسى الصناعات المتوسطة والصغيرة التي تمثل البنية التحتية للاقتصاد الوطني والمحرك الأساسي لنموه والنواة لإنشاء الصناعات الكبيرة وتوسيع القاعدة الإنتاجية وإنتاج الخدمات الصناعية بما يسهم في زيادة الإنتاج والتصدير وزيادة دخل المملكة إلى جانب تغطية احتياجات السوق المحلية والمساهمة بأكبر نسبة في توظيف الأيدي العاملة.

وسيوفر المشروع ألاف الوظائف في المصانع والشركات التي ستتركز على الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخصوصا في مجالات الألمنيوم والأثاث والمشغولات المختلفة.

ونافلة القول أن مملكة البحرين مقبلة على طفرة صناعية لا مثيل لها يراد منها تحويل المنامة إلى عاصمة شرق أوسطية للصناعة والتجارة كما هي للمال و الأعمال.

ولا ريب أن المناطق الصناعية التي تعمد إلى توفيرها الحكومة ممثلة في وزارة الصناعة والتجارة من شأنها أن تسرع في وتيرة التحويل المنشود لما لها من مردودات ايجابية على صعيد استقطاب الصناعات والمشروعات الاستثمارية الكبرى.

قطر قادرة على تلبية احتياجات بريطانيا من الغاز لمدة "250" عاما

الدوحة / قنا:

صدر تقرير حول اثر الثروة النفطية على انتعاش الاقتصاد القطري، مؤكدة أهمية قطر بالنسبة لبريطانيا والولايات المتحدة فالأرقام الرسمية حول ثروة قطر من الغاز الطبيعي تشير الى ان قطر وحدها يمكنها ان تلبي احتياجات بريطانيا بنفس معدلات استهلاكها حاليا من الآن ولمدة ٢٥٠ عاما.

ويضيف التقرير ان مجرد القاء نظرة خاطفة يكفي للانبهار بالتحول الذي شهدته دولة قطر اذ قطعت شوطا كبيرا في تجهيز بنيتها التحتية وفي تنفيذ المشاريع الضخمة والأبراج الضخمة ومراكز التسوق المكيفة وأحدث الماركات العالمية من السيارات كلها مظاهر تعكس الرواج والانتعاش الاقتصادي الذي تتمتع به الآن بفضل ثروتها من النفط والغاز والتي تدعم طموحاتها وطموحات قيادتها الناجحة لتتحول لمركز للثروة والتجارة.

وعلى الرغم من صغر مساحتها إلا أن قطر لديها ثالث أكبر احتياطيات للغاز الطبيعي على مستوى العالم بعد روسيا وايران ومن المتوقع انه بحلول عام ٢٠١٢ ستصبح قطر اكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم ولديها الآن بالفعل أكبر حقل للغاز الطبيعي في العالم لتتفوق ايرادات الغاز هذا العام على ايراداتها النفطية، حيث تأتي قطر ضمن أغنى ٢٠ دولة في العالم من حيث نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي وهكذا فمن المرجح ان تصبح أغنى دولة في العالم لهذا المقياس.

يذكر ان دولة قطر قد استفادت كثيرا من نظافة الغاز الطبيعي المسال كوقود اصفوري في وقت تسعى فيه الاقتصادات الغربية الى تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون كل هذا يجعل من قطر صديقا مهما جدا لبريطانيا، خاصة مع تضاعف الطلب العالمي على الغاز الطبيعي ثلاث مرات بحلول عام ٢٠١٧.

وختم التقرير «ومع التطور الذي احرزته قطر على الصعيدين الاقتصادي والسياسي دخلت في مرحلة جديدة من بناء الديمقراطية ومنح الدستور الجديد المرأة القطرية الحق في الانتخابات والترشح وللشيخة موزة حرم حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني دور بارز في الحياة العامة كرئيسة لأكبر مؤسسة خيرية».

أخبار متفرقة

«دبي فستيفال سيتي» تطلق مرسى بلازا في سوق تأجير العقارات

دبي / وام :

أطلقت / دبي فستيفال سيتي / أمس / مرسى بلازا / وهو عبارة عن برج سكني فاخر في أحدث مناطق دبي العمرانية الراقية.

يتضمن المبنى / ٥١٠ / شقق سكنية مكونة من غرف تتراوح بين غرفة واحدة وأربع غرف نوم بالاضافة الى الشقق ذات الطابقين والثلاثة طوابق وتتمتع كل منها بإطلالة على خور دبي الى جانب / ٢١٢ / شقة فندقية تدار من قبل مجموعة فنادق ومنتجعات / إنتركونتيننتال / .. كما ستتوفر مجموعة راقية من الخدمات والمرافق لساكني البرج الذي يضم ناديا صحيا .

وعندما ينتهي العمل في كامل المشروع سيكون موطنا لأكثر من / ٧٠ / ألف شخص يشغلون / ٢١ / ألف مسكن.

وقال ريتشارد بولكينغهورن المدير العام للتطوير في الفطيم العقارية وهي إحدى شركات مجموعة الفطيم / اننا شهدنا ارتفاعا في طلب السوق على العقارات الفاخرة المعدة للتأجير والتي توفر سكنا كامل الخدمات للمدراء التنفيذيين الذين يعملون في أماكن حيوية / مشيرا الى أن دبي فستيفال سيتي ستقدم خدماتها لأكثر من / ١٥٠ / ألف شخص يعيشون ويعملون ويستمتعون ببيئتها النابضة بالحياة .

المؤسسة السعودية للتعليم والتدريب تختتم مخيما صيفيا لأطفال دار الحضانة ومرضى السرطان

الرياض / واس:

اختتم القسم النسوي بالمؤسسة السعودية للتعليم والتدريب مؤخرا مخيما صيفياً لأطفال دار الحضانة بالرياض وأطفال مرضى السرطان .

وهدف المخيم الذي كان بتمويل من مركز الجيل للإستشارات إلى إعطاء الأطفال مجموعة من المهارات والإبداعات المناسبة بالإضافة إلى تقديم جوانب ترفيهية وألعاب هادفة تسهم في رفع مستوى حصيلة الأطفال وإعطائهم الفرصة لتوسيع مداركهم وصقل مواهبهم في الصيف .

واوضحت مسؤولة القسم النسوي المكلفة والمشرفة على المخيم تمام عيسى السعدون إن هذا البرنامج يأتي امتدادا لأهداف المؤسسة الرامية لخدمة جميع شرائح المجتمع المختلفة ..مبينة ان هذا البرنامج واحد من برامج كثيرة تنفذها المؤسسة لصالح الفتيات السعوديات إذ بلغ عدد المستفيدين من خدماتها حتى يونيو ٢٠٠٧ م أكثر من ٣٥٦٥ مستفيدا تبلغ نسبة الإناث منه حوالي ٥٤ في المائة أي ما يقارب ١٩٢٥ مستفيدة .

وذكرت السعدون أن المؤسسة قد بدأت أيضاً في استقبال طلبات التوظيف للفتيات في المؤسسة من خلال المكتب الذي تم افتتاحه مؤخراً ، وقد بدأت ثمار ذلك في توظيف عدد من الفتيات في وظائف مناسبة في سوق العمل.

شركة "الامتياز للاستثمار" السعودية تطرح صندوقا استثماريا كويتيا أمام الخليجيين

الكويت / كونا :

أعلنت شركة الامتياز للاستثمار طرح صندوق الامتياز الاستثماري برأسمال متغير يتراوح بين ٥ و ١٠٠ مليون دينار كويتي وبقيمة اسمية لوحدات الاستثمار تبلغ قيمة كل منها ديناراً كويتيا (الدولار يعادل ٠,٢٨٨ دينارا).

وقال نائب الرئيس التنفيذي عيسى محمد حبيب إن عملية الاكتتاب في الصندوق بدأت يوم أمس، وتستمر حتى ١٣ من سبتمبر / أيلول المقبل، مضيفا إن مدة العمل فيه ستكون اعتبارا من تاريخ نشر الموافقة على تأسيسه في الجريدة الرسمية ولمدة ٥ سنوات قابلة للتجديد.

وذكر أن الهدف من إنشاء الصندوق هو تنمية رأس مال المستثمر وتحقيق عوائد جيدة للمستثمرين، وذلك من خلال الاستثمار في الشركات غير المدرجة والمحافظ العقارية واستغلال السيولة في الأدوات النقدية المناسبة بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية. ويعمل الصندوق داخل وخارج الكويت.

من جانبه قال المدير التنفيذي لإدارة تمويل الشركات والاستشارات في شركة الامتياز مشعل المسلم إن حق الاشتراك في الصندوق سيكون متاحا للمواطنين الكويتيين ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي والعرب والأجانب والشركات والمؤسسات الكويتية والخليجية والأجنبية المقيمة داخل الكويت وخارجها.